اذ الامر يتلاعب وعليه فالتقليد في بعض الامور غير جايز وهو مقتضى اكثر
نصوص الحنفية واختاره الشيخ ابرهيم وقال به شيخنا الشيخ عبد الكريم المتباني
رحمه الله تعالى ولست اقول به اذ لا فايدة في الخلاف الذي هو راجع حقيقة
والله اعلم وفي المسئلة خلاف كثير بين المشايخ مع الاتفاق على منع تتبع الرخص
فانه تلاعب بالدين وابطاله شريعة سيد المرسلين وهو فسق ايضا
ثم المجوزون له لم يسوغوا جميعهم التلفيق ثم لا شك ان الاتيان بالرخص في النادر مستحسن بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان توتى رخصه كما توتى عزائمه ونحوه ولم يتحرر للفقير مسئلة التقليد على وجه التبين لكثرة الاضطراب وقصور الاسباب فالوقف من جهتي في هذه الاثبات ثم
هذا احكم التقليد في المسايل الفقهية واما في العقايد الدينية فسياتي ان شاء الله
تعالى واذا قد علمت شان الامة وعلو مقامهم وان الاتباع لهم لازم فاعظم بباب
اي فاعظم بهم من باب يتوصل به الى رب الارباب وتخوم اي نقطع نحن معاشر
جمهور اهل السنة بالكرامة هي امر خارق للعادة يظهر على يد ظاهر الصلاح ملتزم
لمتابعة نبي كائنا بشريعته مصحوب بصحيح الاعتقاد وصالح العمل عالما بها او
لم يجمع ومعتبر قيودهذا ظاهر ولا فرق فيها بين ان تكون كمعجزة النبي امر لا
الا القران ولا بين وجود ولد بدون اب وقلب جماد بهيمة ونحو ذلك فتجوز
بجميع الخوارق سوى القران عند محققي العلما وهو الصحيح والحق للولي بالا
تباع للرسول هو فعيل بمعنى مفعول وفاعل بمعنى من يوليه الله برعايته
بقوله وهو يتولى الصالحين وبمعنى من تولى عبادة الله وطاعته على الدوام من
غير تخلل عصيان ولذا قال اهل السنة ابن عبد الله الولي من توالت افعاله على
الموافقة وكلا المعنيين واجب التحقق فيه وهو عرفوه بانه العارف بالله
تعالى وصفاته حسب الامكان المواظب على اطاعاته المجتنب للمعاصي المعرض
عن الانهماك في اللذات والشهوات ولم يشترط احد ظهور كرامة منه
وكونها جايزة عند الجمهور خلافا لابي عبد الله المغربي والاستاذ ابي
اسحاق وجمهور المعتزلة عملا بامور ظاهرية واجبة لكونها توظهرت لا
لتميز النبي بدونه ولايضا لكثرت بكثرت الاولياء وخرجت عن كونها خارقة
للعادة والغرض انها كان لك ونحوه والجواب ان شرطها عدم التحدي
ولا مانع

ولا مانع من كثرتها اذ غايتها استمرار نقض العادات وهو لا يوجب كونه
عادة والدليل على ثبوتها ووقوعها الكتاب والسنة ولا نزاع كونها امكنا
لا يلزم من فرض وقوعه محال وليس ذلك بعظيم على قدرة ذي الجلال نعم ان
الكتاب ما تبا من قصة مريم وولادتها دون نحو مع كفالة زكريا لها وكان
لا يدخل عليها غيره واذا خرج اغلق عليها سبعة ابواب وكان عندها فاكهة الصيف
في الشتا وعكسه وقصة اصحاب الكهف من بقيهم سنين بلا طعام ولا شراب وقلبهم
ونحوه وقصة اصف ابن برخيا ومجيئه بالعرش قبل ارتداد طرف سليمان عليه السلام
واما السنة فكقصة سفينه والعلا بن الحضرمي والبقرة وغيرها واما الاثر فكقصة
سارية والنيل ليس ناعم وكشرب خالد السم ونحو ذلك مما تواتر معناه وان كان نادا سيل
الجوامع الكثرة التي لا تحصى الجي وقفنا فمنكرها مبتدع لكونه لم يدرها في نفسه
ونحوه من كتبها حسنه والعرى ان صدر انكارها من الاستاذ والعلمي يجيب ولكنه
تصدى بقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم الا راد ومردود عليه او كما قال ثم
اعلم ان الغالب صدورها من الولي بلا اختيار وقد تكون به وبجوز له اظهارها
ترحيبا للمستر شدين وعونا على نحل اعبا المجاهدة في العبادة وللحاجة ضرورية
ولاظهار نعمة الله ولا دلان من الله كما في قول سيدي عبد القادر قدمي على
عنق كل ولي الله لا للافتخار والاستكبار وانواعها لا تحصر وكم منها في الكتب
بذكر شرهل يجوز ان يعلم الولي بولاية امرا الحق الجواز وهل تحصل الولاية
لا بل بالموهبة ولا يشترط في الولي العصمة بل الحفظ بمعنى انه لو اذنب
وفق للتوبة ولو كان بوحي ربما يتوهم من ظهور الكرامة على يد الولي ان
بهسا وي النبي او يدانيه ورد ذلك بقوله وما هو اي الولي كالنبي في المنزلة
ولا يدانيه فضلا عن ان يفضل عليه كما قالت الكرامية وبعض ملاحدة ا
الصوفية اذ النبي معصوم ملعون من سلك الخامة مكرم بالوحي ومشاهدة الملك
مامور بتبليغ الاحكام وارشاد الانام بعد اتصافه بالكمالات التي ليس عند
الولي قطرة من بحرها وعن احد من بعد جميع اهل السنة صوفيه وغيرها
حتى قال اكابرهم ان نبيا واحدا افضل عند الله من جميع الاولياء ومن فضل
وليا على نبي يخشى عليه الكفر بل هو كافر وان ثبت عن احد من محققي الصوفية
ذلك فيحمل على ولاله النبي ونبوته لكونه منتصفا بهما وقد تردد الفضل فيهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)